# الفصل الثالث

## دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور

أسفرت أزمة دارفور عن العديد من التداعيات على الصعيد الإقليمى، فلقد تدخل بالأزمة العديد من الأطراف الإقليمية المجاورة للسودان – تشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى ومصر وإريتريا، وغير المجاورة (نيجيريا) – والتى كان لكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها فى التعامل مع الأزمة، كما أن لكل دولة حساباتها أيضا[1]، غير أنه لا يمكن فهم سلوكها إلا بإدراك مصالحها وحجم المخاطر المحتملة الذى يمكن أن تتعرض له من تطور الأزمة[2]، وذلك لسببين:

أولا: تخوف هذه الدول من انتقال الأزمة إليها.

ثانيا: التخوف من خلق أزمات مشابهة بها.

ومن ثم فإنه تتعدد الأسباب التى جعلت العديد من الأطراف تأخذ موقفا من التدخل الغربى فى الأزمة، ولذلك فقد سعت تلك الدول لاحتواء الأزمة ومعالجتها عبر مؤسساتها الإقليمية[3].

وعلى الرغم من تعدد دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور مثل (منظمة المؤتمر الإسلامى، وتجمع دول الساحل والصحراء ...إلخ )، فإن المبحث سوف يركز على أهم المنظمات الإقليمية التى كان للولايات المتحدة والقوى الأوربية تأثيرا فى معالجتها للأزمة.

---

(١) د.عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٥٧ .

(٢) خالد حنفى على، «دور دول الجوار تجاه أزمة دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٦٢.

(٣) «أزمة دارفور»، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، العدد ٢٩، ٢٠٠٤م –٢٠٠٥م:
http://www.mesj.com/29-30.html

# المبحث الأول

## دور الاتحاد الإفريقى

لقد شكلت تجربة الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور اختبارا بالغ الأهمية على مدى قدرة هذه المنظمة على التعامل بفاعلية مع الصراعات الإفريقية، لاسيما وأنها كانت الأزمة الأكبر والأخطر من نوعها التى يتدخل فيها الاتحاد الإفريقى، عقب استكمال عملية تطوير وتحديث مؤسساته وهياكله، بعدما كان قد جرى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى، بما انطوى عليه ذلك من تحولات هيكلية فى مهام وظائف وأدوار هذه المنظمة ومؤسساتها، مما أضفى بالتالى على دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور أهمية استثنائية تتجاوز الإطار الضيق لهذه الأزمة، وتكسبها أبعادا أوسع وأكثر أهمية، باعتبارها ميدان الاختبار التجريبى الأول لأجهزة الاتحاد الإفريقى[1].

ولهذا نبعت سياسة الاتحاد الإفريقى فى معالجة الأزمة من دافعين أساسيين: الأول، هو الخوف من تكرار ما حدث فى رواندا من عمليات إبادة جماعية، خاصة وأن ميليشيات «الجنجويد» تتخذ الأسلوب نفسه فى التعامل مع القبائل غير العربية، والثانى، هو أن مشكلة دارفور شكلت اختبارا لمصداقية الاتحاد الإفريقى فى التعامل مع الصراعات الإفريقية، لاسيما فى ظل الأفكار الطموحة التى تنادى بإيجاد سياسة أمنية دفاعية موحدة

---

(١) انظر:

– د. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الإفريقى وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٧م، القاهرة، ص ٨١، ٨٣.

– عبد المنعم منصور، دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى تسوية النزاعات المسلحة.. دراسة حالة لأزمة دارفور، منتدى القانون الدولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٣–١٧٦.

– The Situation In The Darfur Region Of The Sudan, African –Union

.http://www.africa-union.org/darfur/homedar.htm

– لمزيد من المعلومات حول الاتحاد الإفريقى، انظر الموقع الرسمى:

-http://www.africa-union.org/arabic/menu%201_r1_c1.gif

للاتحاد، خاصة عقب التطورات الجذرية التى طرأت على مفاهيم وآليات التعامل الإفريقى مع الصراعات الدائرة فى إفريقيا[1].

وبشكل عام يمكن التفريق بين دورين رئيسيين للاتحاد الإفريقى، الأول هو دوره فى مفاوضات السلام، والثانى هو تشكيله لبعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٧٦٩) بتشكيل قوة الأمم المختلطة[2]، وإن كان يتضح الدعمان المالى والفنى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى تجاه الاتحاد الإفريقى فى كل من المحورين السابق ذكرهما، وهذا يتضح فيما يلى:

## أولا: دور الاتحاد الإفريقى فى مفاوضات السلام:

كانت أول مبادرة من الاتحاد الإفريقى لتسوية النزاع، هى المشاركة فى مفاوضات الحل السلمى التى جرت فى مدينة «أبشى» عام ٢٠٠٣م تحت الوساطة التشادية، وبرغم الفشل فى تحقيق تقدم ملموس فى تسوية النزاع، فإن الحكومة التشادية قدمت الدعوة مرة أخرى لأطراف النزاع للتفاوض فى «نجامينا»، وجرت هذه المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى، حيث وافقت أطراف النزاع على منحه دورا رئيسيا فى هذه المفاوضات، والتى توجت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، الذى نص على قيام الاتحاد الإفريقى بإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

---

(١) لقد نجحت الدول الإفريقية فى التغلب على الاختلالات الهيكلية التى كانت تواجه تعاملها مع قضايا الصراع، وعدم الاستقرار، حيث تضمنت آليات عمل الاتحاد الإفريقى فى تسوية الصراعات عددا من التطورات المهمة، وأبرزه إقرار حق الاتحاد فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك فى حالات: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، واشتمل الاتحاد أيضا على إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية، وتتمثل فى مجلس السلم والأمن، ويتولى تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد فى مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما فى ذلك المساعى الحميدة والوساطة، والتوفيق والمصالحة، والتحكيم، وعمليات دعم السلام، والتدخل، وعمليات بناء السلام وغير ذلك، وهو ما يعتبر بمثابة تطور جذرى فى التعامل الإفريقى مع قضايا الأمن والسلم فى القارة الإفريقية، انظر:

– أحمد إبراهيم محمود، «دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٢٦–٤٢٨.

The African Union ( AU ) , Protocol Relating to the Establishment of the Peace and– ,Security Council of the African Union " , Duran , 9th July , 2002

(٢) إكرام محمد صالح حامد، «مجلس السلم والأمن الإفريقى.. التكوين والأدوار»، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمى للدراسات الإفريقية، العدد ٤ نوفمبر، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص ٤٦– ٤٩.

وكانت مشاركة الاتحاد الإفريقى فى هذه المحادثات عنصر تهدئة مهم لأطراف الأزمة، وبالذات وفد الحكومة السودانية؛ إذ كان الوفد الحكومى يرفض وجود مراقبين دوليين فى المحادثات، وبالذات الولايات المتحدة وفرنسا، وكان ذلك سببا فى امتناع الوفد الحكومى السودانى عن حضور الجلسة الافتتاحية للمحادثات، وطلب بدلا من ذلك بأن تقتصر رعاية المحادثات على تشاد بمساعدة الاتحاد الإفريقى بدون تدخل خارجى، مستندا فى ذلك إلى أن إبقاء المحادثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة الذى يعطى المنظمات الإقليمية الحق فى معالجة النزاعات الداخلية باعتبارها أكثر دراية بواقعها، معبرا عن القلق الشديد من الوجود الأوربى والأمريكى الكثيف فى محيط المحادثات[1].

وقد شارك الاتحاد الإفريقى فى رعاية هذا الاتفاق مع باقى الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية[2]، وفى ضوء اتفاق «نجامينا»، اجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقى لبحث آلية إنشاء تلك اللجنة، حيث تم التوصل إلى توقيع «اتفاق سوما» بين الأطراف الموقعة على «اتفاق نجامينا» والاتحاد الإفريقى، وتم بموجب هذا الاتفاق اعتماد نشر مراقبين من الاتحاد فى دارفور، ومنح لجنة وقف إطلاق النار التفويض التام فى مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، ورفع تقارير لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى حول أى خروقات للاتفاقية[3].

ولقد تبلور موقف الاتحاد الإفريقى من أزمة دارفور بوضوح خلال القمة الإفريقية فى السابع من يوليو ٢٠٠٤م، والتى كان لقضية دارفور النصيب الأكبر من اهتمامها، وتم خلالها تشكيل لجنة مصغرة برئاسة رئيس القمة آنذاك – رئيس نيجيريا– وعضوية رؤساء كل من السودان، والسنغال، وجنوب إفريقيا، والكونغو برازافيل، وتشاد، وكان الاتجاه العام فى القمة يركز على مسألة إرسال قوة للحماية فى دارفور، ومن أبرز القرارات التى صدرت عن القمة الإفريقية بشأن أزمة دارفور، حيث وافقت القمة على نشر حوالى ٣٠٠

(١) مفاوضات إنجمينا مهددة بالانهيار، جريدة الشرق الأوسط، ٣ إبريل ٢٠٠٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

– أحمد إبراهيم محمود، «دور الاتحاد الإفريقى فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٤٣٠–٤٣١

– عبد الوهاب الصاوى، «الاتحاد الإفريقى ودارفور»، مجلة آفاق سياسية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الثانى، سبتمبر الخرطوم، ٢٠٠٤م، ص ٧٣–٧٩.

(٣) يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ١٨٦–١٨٨.

جندى إفريقى لحماية الـ ٦٠ مراقبا للهدنة فى دارفور، إلا أن مهام هذه القوة أثارت قدرا من الجدل بين حكومة السودان، والاتحاد الإفريقى[١].

ويمكن القول إن القرارات التى صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور قد شكلت نقلة نوعية فى مجال التسوية السلمية؛ إذ أصبحت المفاوضات تجرى برعاية الاتحاد الإفريقى[٢].

وفــى أعقاب ذلك، جــرت عدة جولات أخرى من المفاوضات التــى دعى إليها الاتحاد الإفريقى فى «أبوجا» من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وفى هذا السياق تولت الولايات المتحــدة الأمريكية والاتحاد الأوربى دعم الاتحــاد الإفريقى فى رعايته لمفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة فى دارفور فقدما له المساعدات الفنية واللوجستية[٣].

---

(١) مــن أبــرز القرارات الإعراب عن الاهتمام الجاد بالوضع المتصاعد فى إقليم دارفور، ولاســيما الأزمة الإنســانية والتقارير المســتمرة بشــأن وقوع انتهاكات حقوق الإنســان، بما فى ذلك الهجمات التى يتعرض لها المدنيون على أيدى ميليشــيات الجنجويد، وغيرها من الجماعات المســلحة غير النظامية يجب التنويه إلى أنه على الرغم من خطورة الحالة الإنســانية فــى دارفور، فإن من غير الممكن وصف ما يجرى فى الإقليم بأنــه «إبــادة جماعيــة»، وتنوه الجمعية العامة للاتحاد بأن الأزمة يجب أن تعالج بأقصى درجة من السرعة لتفادى أى تصعيد إضافى.

- الترحيب بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة الســودانية لحماية المدنيين، وتســهيل عمل الوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، كما ترحب بالتزام حكومة الســودان بنوع الســلاح وتحييد ميليشــيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة غير النظامية.
- التأكيــد على أن الاتحاد الإفريقى يجب أن يســتمر فى قيادة الجهــود الرامية للتعامل مع أزمة دارفور، ودعوة المجتمع الدولى للاستمرار فى دعم ومساندة هذه الجهود.
- الترحيب بإنشاء مفوضية لوقف إطلاق النار فى الفاشر فى التاسع من يونيه ٢٠٠٤م، والانتشار الجزئى لمراقبى الاتحاد الإفريقى فى إقليم دارفور.
- زيادة عدد مراقبى الاتحاد الإفريقى إلى ما لا يقل عن ٨٠ فردا، بالإضافة إلى الإســراع بنشــر قوة الحماية على الفور، وترحب الجمعية العامة للاتحاد الإفريقى باســتعداد حكومة الســودان للتعاون مع قــوة الحماية التابعة للاتحاد الإفريقى، الموافقة على ضرورة بقاء قوات المتمردين التى جرى الاتفاق عليها، بالإضافة إلى ضرورة نزع سلاح الميليشيات وجميع الجماعات الخارجة عن القانون من جانب حكومة السودان، تحت مراقبة بعثة الاتحاد الإفريقى.
- التأكيد على مركزية الحل السياســى، وضرورة اســتمرار الحوار السياســى فى ١٥ يوليو ٢٠٠٤م فى مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، بهدف التوصل إلى اتفاق سياسى، ولمزيد من التفاصيل انظر:

The African Union ( AU) . Decision On Darfour . General Assembly /AU/Dec.54 ( III)– Assembly of The African Union . Third Ordinary Session . 6–8 July . 004. Addis Ababa . Ethiopia. P.1–2

(٢) هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية.....»، مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

(٣) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور بين الجوانب الخارجية»، مرجع سابق، ص١٠٣.

وفى ٢٥ إبريل ٢٠٠٦م قدم الاتحاد الإفريقى مشـروع اتفاق سلام شامل تتضمن المجالات الثلاثة محل الخلاف وهى الأمن، وتقاسـم السـلطة، والتشارك فى الثروة. وفى الوقت الذى بادرت فيه الحركات المسلحة برفض وثيقة المشروع، سارعت الحكومة إلى الإعلان بأن الوثيقة تمثل أساسا جيدا للتفاوض، ودفع هذا الخلاف الاتحاد الإفريقى إلى التهديد برفع المفاوضات لأجل غير مسـمى فى حال رفض الأطراف مقترحة لاتفاق السـلام، كما هدد بفرض عقوبات على الطرف الذى لن يوقع على الوثيقة.

وظهرت فى هذه الأثناء محاولة أمريكية للتقريب بين وجهات النظر، حيث تم إدخال بعض التعديلات على وثيقة الاتحاد الإفريقى، لاسيما فيما يتعلق بالتفاصيل الخاصة بنزع سلاح «الجنجويد»، وفى ٥ مايو ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاق السلام فى العاصمة النيجيرية «أبوجا» بين «د. مجذوب الخليفة» رئيس وفد الحكومة السودانية، و«مينى أركو مناوى»[١]، إلا أن كلا من «عبد الواحد نور» وفصيله التابع لحركة تحرير السودان، و«خليل إبراهيم» زعيم حركة العدل والمساواة رفضا التوقيع على الاتفاق إلا بعد إدخال تعديلات أساسية أخرى عليه تلبى مطالبهم؛. أما حركة العدل والمساواة فقد رأت أن برتوكولات اقتسام السلطة والثروة لا تعالج بشكل واف الأسباب الأساسية التى أدت إلى اندلاع الصراع فى عام ٢٠٠٣م».

## ثانيا: تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور:

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقى فى السودان AMIS، على أن يستمر عملها لمدة عام قابلة للتجديد،

(١) وبالنظر إلى مضمون الاتفاق يتضح أنه بالرغم مما به من أوجه قوة، فإن هناك بعض أوجه الضعف التى شابته، «فالمؤيدون له يرون أنه يلبى معظم مطالب الأطراف المشاركة، سواء الحكومة أو حركات التمرد، فالحركات المسلحة حصلت على مكاسب كبيرة منه، فقبل الاتفاق اتضح جليا عدم قدرتها على السيطرة التامة على عاصمة أية ولاية فى إقليم دارفور، وإنما تمكنت فقط من السيطرة على عدد قليل من المدن، ومن ثم فإن ما حصلت عليه من خلال الاتفاق يمثل مكسبا لها، أما الحكومة السودانية فقد مثل الاتفاق صفقة مناسبة لها، حيث كانت تواجه ضغوطا كبيرة من المجتمع الدولى، وبالتالى جاء هذا الاتفاق ليوفر لها مخرجا مناسبا لإنهاء الصراع بأقل الخسائر، أما الرافضون فيرون أن أوجه القصور تتمثل بشكل أساسى فى افتقار الاتفاق لآليات وضمانات كافية لتنفيذ نزع سلاح «الجنجويد»، والعودة الآمنة للاجئين، لاسيما وأنه ترك مسألة نزع السلاح للأطراف الموقعة على الاتفاق بنفسها، وهى مهمة تتولاها عادة قوات حفظ السلام» انظر :
– هانى رسلان "اتفاق أبوجا للسلام...."، مرجع سابق، ص ١٦، ١٩.

وتتولى مهام مراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، والمساعدة فى عملية بناء الثقة بين الأطراف، وتوفير بيئة آمنة لتوصيل مواد الإغاثة الإنسانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولى كان ينتظر من بعثة الاتحاد الإفريقى القيام بدور كبير فى وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الأمن فى دارفور، ومن ثم فإن قرار الاعتماد على مراقبين، وجنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الإفريقى لاقى دعما واسعا – فى بداية الأمر– من مختلف الأطراف الدولية، فمن الناحية الرسمية رأت الولايات المتحدة والدول الأوربية أن هذا الحل سيجنبهم المخاطرة بقواتهم المسلحة فى إفريقيا مرة أخرى.

كذلك فإن قادة الدول الإفريقية اعتبروا أن قيام الاتحاد الإفريقى بتولى مسئولية إعادة السلم والأمن فى دارفور فرصة مهمة لإنشاء آلية عسكرية – سياسية تستطيع التعامل مع الصراعات المستقبلية فى القارة، أما الحكومة السودانية فقد رأت فى القوات الإفريقية بديلا جيدا لتجنب تطبيق عقوبات دولية، أو تدخلات عسكرية من قبل الولايات المتحدة، أو أوربا تحت مظلة قوات دولية.

بيد أن بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور واجهت تحديات من جانب طرفى النزاع؛ فالحكومة السودانية رفضت مرارا زيادة أعداد البعثة أو توسيع صلاحياتها، فضلا عن مماطلتها فى تجديد عملها، أما قادة حركات التمرد فشككوا فى فاعلية هذه القوات، وفى قدرتها على حماية اللاجئين. كما أثارت مسألة الصلاحيات المخولة للبعثة فى نزع سلاح المتمردين خلافات واسعة؛ فالرئيس النيجيرى كان قد اقترح قيام الحكومة السودانية بنزع سلاح «الجنجويد»، بينما يتولى الاتحاد الإفريقى نزع سلاح المتمردين، بيد أن الخرطوم رفضت هذا المقترح، وأصرت على أنها قادرة على نزع سلاح «الجنجويد» وحركات التمرد معا[2].

ومع تصاعد الصراع، برزت منذ أوائل عام ٢٠٠٥م فكرة تحويل بعثة الاتحاد الإفريقى إلى عملية حفظ سلام حقيقية، وتمثل الهدف من ذلك فى زيادة قدرة بعثة الاتحاد الإفريقى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– عبد الوهاب الصاوى، «الاتحاد الإفريقى ودارفور»، مرجع سابق، ص ٧٦.

– عبد المنعم منصور الحر «دور الاتحاد الإفريقى تجاه أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص١٧٤.

– قرار مجلس السلم والأمن الإفريقى فى دورته ١٧، أديس أبابا، إثيوبيا، موقع الاتحاد الإفريقى، أكتوبر ٢٠٠٤م: http://www.africa-union.org

(٢) د. أحمد إبراهيم،«الاتحاد الإفريقى وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٣.

علـى مواجهة تطورات الصـراع، ولكن واجهت قوات البعثة معوقات أمنية ولوجسـتية، وظهرت مؤشرات على وجود مشكلات فساد ونقص كفاءة بهذه القوات، فضلا عن عجزها عـن توفير الأمن والإغاثة الإنسـانية للمتضررين، كل هذا أدى إلى تزايد الشـكوك الدولية بشأن قدرة قوات الاتحاد الإفريقى على أداء مهامها[1].

**وفيما يلى بيان الجهود الأمريكية والأوربية فى دعم الاتحاد الإفريقى:**

**أولا:** منح الاتحاد الأوربى ١٢ مليون يورو للمساعدة فى تمويل بعثة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقى فى دارفور، وأوفد خبراء عسكريين إلى مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، كما قدمت الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وسائل نقل لجنود الاتحاد الإفريقى.

وتجدر الإشارة إلى أن ممثل الاتحاد الأوربى الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا فى زيارته الخرطوم عام ٢٠٠٤م، أعلن أن الاتحاد الأوربى قام بتمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور (غرب السودان) بمبلغ ١٠٠ مليون يورو، وذلك لدفع جهود الاتحاد الإفريقى فى إقليم دارفور[2].

**ثانيا:** قيام الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالى للاتحاد الإفريقى تجاه قوات حفظ السلام، حيث صرح الجنرال فوستو أوكونكو قائد قوات حفظ السلام فى الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠٥م بأن قوات حفظ السلام العاملة فى الاتحاد تحتاج إلى٣٠٠ مليون دولار سنويا، وأن هذا المبلغ ليس متوافرا، مشيرا إلى أن الدول المانحة هى التى يقع عليها عبء التمويل[3].

وتجدر الإشارة إلى أن كوفى عنان قد انتقد دور الاتحاد الإفريقى وبعثته لحفظ السلام فى الإقليم، ووصف عنان الاتحاد الإفريقى بأنه لم يكن يملك قدرات تؤهله لحفظ السلام

(١) د. عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢– ١٩٣.

(٢) سولانا فى الخرطوم اليوم والاتحاد الأوربى يعلن استعداده تمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور بمائة مليون يورو، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤م العدد ٩٤٦١:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=261934

(٣) قوات حفظ السلام بدارفور تحتاج٣٠٠ مليون دولار سنويا، جريدة الأهرام، ١٢–١٢–٢٠٠٥م، العدد ٤٣٤٧٠.
http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/12/ARAB8.HTM

فى إقليم دارفور[1] ومع استمرار الضغوط الدولية، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقى– أثناء انعقاد اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية فى ١٠ مارس ٢٠٠٦م – نقل ولاية القوات الإفريقية فى دارفور إلى الأمم المتحدة[2].

أما بالنسبة لموقف الاتحاد الإفريقى من قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير فيتضح من خلال الاجتماع الطارئ الذى دعا له السودان على مستوى مجلس السلم والأمن التابع له، والذى انعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١م، وتضمن بيانه الختامى عددا من القرارات، منها الطلب إلى مجلس الأمن تعليق تحرك المحكمة الجنائية اتساقا مع المادة ١٦ من نظام روما المنشئ للمحكمة، ودعوة مفوضية الاتحاد الإفريقى لتشكيل فريق عمل مستقل لتقديم توصياته حول قضايا المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، وإنشاء لجان المصالحة بمشاركة الاتحاد الإفريقى، وتضمن البيان كذلك التأكيد على أن تحرك المدعى العام من شأنه تقويض جهود حل مشكلة دارفور وجهود السلام فى السودان، وفى اجتماعه رقم «١٥١» الذى انعقد يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨م بنيويورك على هامش اجتماعات الدورة «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد مجلس السلم والأمن الإفريقى على أنه لا بديل لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتأجيل إجراءات المحكمة لمدة عام قابلة للتجديد، كما أكد المجلس فى بيانه الختامى على قرار قمة شرم الشيخ المنعقدة فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٨م بعدم إساءة استخدام مبدأ العدالة الدولية.

كما أصدر كل من الاتحاد الإفريقى والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى بيانا مشتركا على هامش اجتماعات الدورة رقم «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدوا فيه على أهمية ضمان احترام سيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، كما رحب البيان بتشكيل اللجنة الوزارية الخاصة بالمبادرة العربية حول دارفور، وقرار منظمة المؤتمر الإسلامى القاضى بدعم هذه الجهود، كما أعربوا عن دعم جهود الاتحاد الإفريقى الهادفة لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى[3].

(١) د.عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢–١٩٣.

(٢) انظر : البيان الصحفى لمجلس السلم والأمن الإفريقى حول البعثة المشتركة للمبعوثين الخاصين للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة إلى السودان ١٣ مارس ٢٠٠٧م، أديس أبابا، على موقع الاتحاد الإفريقى:
http://www.africa-union.org

– صحيفة إيلاف، الخرطوم، ٢٠٠٨/٢/١٨م.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن مواقف الدول الإفريقية مرتبكة بشأن قرار المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما أن الرؤساء=

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى جان بينغ أعلن أن مذكرة التوقيف التى أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السودانى عمر البشير (تهدد السلام فى السودان) [1]، وتضمن البيان الختامى الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد التى عقدت بمدينة سرت (الجماهيرية الليبية) فى (يوليو) ٢٠٠٩م تعبير المشاركين عن أسفهم لتجاهل مجلس الأمن لطلب الاتحاد الإفريقى بشأن تأجيل الإجراءات التى اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير، وقرر الزعماء أنه فى ضوء ذلك لن تتعاون الدول الإفريقية الأعضاء فى تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة، والخاصة بتوقيف الشخصيات السياسية فى إفريقيا، كما أعرب الزعماء الأفارقة عن احتفاظهم بحقهم فى اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تعتبرها ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية، وهو القرار الذى لاقى ردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد فى إقليم دارفور، الأمر الذى اقتضى إصدار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى بيان رد على الانتقادات التى وجهت إلى هذا القرار، وعلى الرغم من الموقف الجماعى الرسمى للدول الإفريقية على صعيد منظمة الاتحاد الإفريقى برزت على السطح بوادر انشقاق وخلاف بشأن تعارض التزامات الدول الموقعة على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقى[2].

=الأفارقة يخافون من ملاقاة المصير نفسه ،حيث تتشارك النظم الافريقية مع النظم العربية والإسلامية فى رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السودانى، فعلى الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار،فإن قرار المحكمة الجنائية وحد موقف تلك الدول تجاه السودان،خشية أن تكون تلك الدول هى القربان التالى لسيف المحكمة، انظر:

– د.محمد عاشور، المحكمة الجنائية الدولية والسودان، مرجع سابق، ص ٧٣.

– متابعة ردود الأفعال على اتهام البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية، موقع سودان أون لاين،٩ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=125247

(١) د.محمد عاشور،«المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن بتسوانا أعلنت أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقى لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث وأن الدول الإفريقية وقعت حرجا من الدولة المضيفة ليبيا، التى بذل رئيسها جهده لتمرير القرار بالتوافق العام لا التصويت، وأن دولة بتسوانا الموقعة على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير حالة نزوله بأراضيها. انظر:=

خلاصة القول إنه بالرغم من الجهود الحثيثة التى قام بها الاتحاد الإفريقى فإن قدراته وفاعليته لم ترق لمستوى التوقعات التى ولدها الفكر الجديد الذى عكسه البيان التأسيسى للاتحاد الإفريقى، غير أنه لا يمكن إسناد القصور إلى عوامل الضعف الداخلية فى الاتحاد الإفريقى أو منهجيته أو قدراته وحدها، بل يعود ذلك فى جزء منه إلى الطبيعة المعقدة للمشكلة، والتى أخذت تزداد مع مرور الوقت[1].

❑❑❑

= د.محمد عاشـور، «المحكمة الجنائية الدولية والسـودان.. جدل السياسـة والقانون»، المجلة العربية للعلوم السياسـية، بيروت، العدد ٢٨ خريف ٢٠١٠م.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_28_125-134%20mhamad%20.ashour.pdf

(١) انظر:
- «أزمة دارفور..التداعيات والحلول»، جريدة الشروق السودانية:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&i

# المبحث الثانى

## دور جامعة الدول العربية

استطاعت الحكومة السودانية أن تحقق نجاحا فى أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مساندتها للوقوف أمام التدخل الأمريكى الغربى المسئول – حسب رؤيتها– عن أزمة دارفور، والتى تدفع فى النهاية إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية للسودان، ولا يمكن إغفال أنه قد سهل مهمة الحكومة السودانية أن خطر التدخل الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يمثل عامل تهديد لكل الأنظمة فى المنطقة العربية بدرجات متفاوتة[1].

ومن أبرز الآليات التى اتخذتها الجامعة العربية:

أوفد الأمين العام للجامعة العربية بعثة لتقصى الحقائق فى دارفور فى الفترة من ٢٩ إبريل إلى ١٥ مايو ٢٠٠٤م[2]، حيث قامت البعثة بزيارات ميدانية فى الإقليم، وتفقدت الأوضاع فى مخيمات اللاجئين، كما زارت إثيوبيا، وعقدت لقاءات مع رئيس الاتحاد الإفريقى، ورئيس مجلس السلم والأمن الإفريقى، ومسئولى وكالات الإغاثة، وعقب عودتها، رفعت البعثة تقريرها إلى مجلس الجامعة، وفى الدورة غير العادية على المستوى الوزارى التى عقدت فى ٨ أغسطس ٢٠٠٤م، تدارس مجلس الجامعة تقرير بعثة تقصى الحقائق[3]، حيث أصدرت سكرتارية جامعة الدول العربية تعليقا جاء فيه:

(١) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور وأبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن البعثة انظر:

– سمير حسنى، « جامعة الدول العربية وأزمة دارفور»، فى «دارفور الأزمة والأبعاد»، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، ديسمبر، طرابلس، ٢٠٠٤، ص ٢٣١–٢٣٥.

– الأمين العام يتلقى تقرير وفد الجامعة العربية الذى زار دارفور، موقع جامعة الدول العربية،(١٩/٥/٢٠٠٤):
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2665&level_id=154

(٣) انظر:

– سمير حسنى، زيد الصبان، «اتفاق دارفور للسلام ودور الجامعة العربية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، يوليو القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٠.

– يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ١٩١–١٩٣.

أ – أقر تقرير البعثة بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان تقوم بها جماعة «الجنجويد»، كما أشار إلى انضمام عناصر كثيرة من هذه الجماعة إلى الجيش السودانى فى أعقاب الاستنفار الأمنى الذى دعت إليه الحكومة لمواجهة حركات التمرد، وهو ما ترتب عليه استفادة هذه الجماعة من تسليحها من قبل الجيش للقيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين من القبائل الإفريقية»[1].

ب – تقرر فى هذا الاجتماع مشاركة الدول العربية الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى فى دعم بعثة مراقبة وقف إطلاق النار فى دارفور.

وأشار التقرير إلى أن الأطراف التى التقت بها البعثة أبرزت أهمية تدخل الجامعة العربية فى جهود حل هذه الأزمة لقدرتها على لعب دور يسهم فى محاصرة هذه الأزمة، وحلها ومنع تفاقمها مع أطراف الوساطة (تشاد – الاتحاد الإفريقى– الأمم المتحدة) بالوسائل السياسية الممكنة خاصة، وأن أية جهود لتسوية الأزمة دون وجود بعد عربى فاعل فيها ستكون ناقصة، وحذر التقرير من خطورة امتداد مثل هذه الأزمة إلى دول التماس العربى الإفريقى بشكل قد يهدد استقرار المنطقة، كما قدم التقرير توصيات لعمل عربى مشترك لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فى هذه المنطقة، وأكد على أهمية استمرار الجهود السياسية الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة تحفظ وحدة الأراضى السودانية وتحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة برمتها[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية قررت دعم الحكومة السودانية ومدها بالوسائل اللوجستية والحراك الدبلوماسى لمساعدتها على اجتياز الأزمة، وقد اتضح ذلك الموقف جليا فى القمة العربية التى عقدت فى القاهرة عام ٢٠٠٤م، وقد تأسس هذا القرار بناء على التقرير المقدم إلى جامعة الدول العربية من البعثة التى أرسلتها إلى دارفور[3].

«أما على صعيد مفاوضات السلام فلا يمكن إغفال دور الجامعة العربية فى محاولة لإعطاء دفعة جديدة وحاسمة للمفاوضات الجارية فى العاصمة النيجيرية أبوجا ٢٠٠٤م حول تسوية الوضع فى إقليم دارفور السودانى، حيث شارك كل من مندوبى الجامعة

(١) د.إجلال رأفت «الأزمة فى دارفور..الأسباب...»، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) الأمين العام يتلقى تقرير وفد الجامعة العربية الذى زار دارفور، موقع جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤/٥/١٩: http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2665&level_id=154

(٣) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور وأبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٦٨.

العربية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، كما تقرر اختيار المستشار زيد الصبان ممثل الجامعة العربية فى المفاوضات رئيسا لمجموعة الشركاء الدوليين التى تضم وفود الجامعة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربى والولايات المتحدة[1]، وقد أعرب عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية – السابق – عن ثقته بأن الاتفاق سينهى أعمال العنف، ويحقق الاستقرار، ويطلق عملية إعادة البناء وتنمية إقليم دارفور مطالبا المجتمع الدولى بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق ولعملية التنمية الاقتصادية فى الإقليم[2].

أما بالنسبة لموقف الجامعة العربية تجاه قرار المحكمة الدولية فقد برز موقف الجامعة العربية من خلال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية الذى دعا له السودان، والذى انعقد فى يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٨م، حيث أكد الاجتماع فى بيانه الختامى على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ودعم مساعى تحقيق السلام والوفاق الوطنى، كما أكد على التضامن مع السودان، وعدم قبول الموقف غير المتوازن للمدعى العام، وأكد كذلك على أهلية القضاء السودانى واستقلاليته، وطلب من مجلس الأمن تحمل مسئوليته فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعطاء الأولوية لإنجاز التسوية السياسية فى دارفور[3].

---

(١) انظر:

مجموعة عمل مصغرة لحسم الخلاف بين الحكومة السودانية تضم الجامعة العربية والأمم المتحدة وأمريكا وبريطانيا، جريدة الأهرام، ١٢-١٢-٢٠٠٥م، العدد ٤٣٤٧٠:

http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/12/ARAB7.HTM

– الأمين العام يتوجه إلى أبوجا لحضور افتتاح المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد فى دارفور، موقع جامعة الدول العربية:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2890&level_id=154

– معتز الفجيرى، «أوجه الإنكار العربى لمأساة دارفور.. إنها معاييرنا المزدوجة»، جريدة الحياة، (لندن: ٧ يناير ٢٠٠٨م). سمير حسنى، زيد الصبان، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

–.Darfur and Arab league . Washington institute. August28 2006

http://www. Washington institute.org

– الأمين العام لجامعة الدول العربية يرحب باتفاق السلام فى إقليم دارفور، موقع جامعة الدول العربية، (٢٠٠٦/٥/٦م):

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4116&level_id=944

(٣) متابعة ردود الأفعال على اتهام البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية، موقع سودان أون لاين، ٩ ديسمبر ٢٠٠٨م:

http://www.sudaneseonline.com/cgi bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=1252474570

وفى إطار الجهود التى اتخذتها الجامعة تجاه أزمة دارفور تم تشكيل المبادرة القطرية بناء على القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى سبتمبر ٢٠٠٨م إبان أزمة المحكمة الجنائية الدولية[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه حدث تنسيق فى الجهود بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا مع الجامعة العربية من أجل إنجاح مبادرتها التى تقودها قطر، وفى هذا السياق قام المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان ريتشارد وليامسون مع المبعوث الفرنسى عيسى مارو، والذى اختارته الحكومة الفرنسية من أصل عربى لتولى ملف مفاوضات الدوحة بين الخرطوم والحركات المسلحة فى دارفور[٢].

أما على الصعيد الإنسانى فقد أعلن السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة فى ٣٠-١٠-٢٠٠٧م أن إجمالى التعهدات والتبرعات فى مؤتمر دعم الأوضاع الإنسانية فى دارفور بلغ نحو ربع مليار دولار ستخصص لمشروعات إعادة إعمار الإقليم من خلال بناء مدارس ومستشفيات، ومدارس وسدود وغيرها.

---

(١) أكرم حسام عبد الرؤوف،«المبادرة القطرية لحل أزمة دارفور»، ملف الأهرام الاستراتيجى، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٦٧، ، نوفمبر،القاهرة ٢٠٠٨م، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) عيسى مارو هو خبير فى الشئون السودانية لتولى ملف المبادرة العربية وهو دبلوماسى نشط عمل فى وقت سابق بالسودان، قنصلا عاما، وانتقل للعمل فى المملكة العربية السعودية، وتسلم عددا من المهام فيها لفترتين متباعدتين، وكلف بإدارة ملف السودان من قبل الخارجية الفرنسية، وتم تكليفه من قبل قصر الإليزيه لمتابعة ملف المبادرة القطرية..انظر:

-جهود أمريكية فرنسية لإنجاح مؤتمر الدوحة بشأن دارفور.. وإدانة للجيش السودانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٥٢، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

ولمزيد من التفاصيل بشأن المبادرة القطرية.. انظر:

«واشنطن تفضل قطر فى الوساطة لأزمة دارفور»، صحيفة صدى الأحداث السودانية، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩م:
http://www.sadaalahdas.com/news.php?action=show&id=3327

- نص اتفاق توقيع وثيقة التفاهم بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة فى الدوحة، الموقع الرسمى لسلام دارفور، وزارة الخارجية القطرية، الجولة الأولى ١٠-١٧ فبراير٢٠٠٩م، ١٧ فبراير ٢٠٠٩م:
http://www.qatar-conferences.org/darfur/news_website_details.php?id=35

- توقيع وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، الاجتماع التشاورى مع الحركات المسلحة والمجتمع المدنى فى دارفور، الموقع الرسمى لسلام دارفور، وزارة الخارجية القطرية، ١٨ يناير ٢٣ فبراير٢٠١٠م.
http://www.qatar-conferences.org/darfur2/news_website_details.php?id=32
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=495908&issueno=10952

وفى هذا السياق أوضح مفوض العون الإنسانى السودانى سليمان عبدالرحمن أن الدول العربية قدمت ٤٨ مليون دولار، تم استغلالها فى تنفيذ العديد من المشروعات، من بينها مراكز صحية ومدارس ومياه فى إقليم دارفور، بجانب ٢٥ قرية نموذجية[١].

خلاصة القول إن المنظمات الإقليمية لعبت دورا فعليا تجاه أزمة دارفور، وتمثلت فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، ومدى تأثير الولايات المتحدة والقوى الأوربية فى معالجتهما للأزمة، ولاسيما أن جهود كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية تجاه الأزمة لم تتم بشكل منفرد، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الجهود الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والتى أسهمت فى تفعيل جهودها تجاه أزمة دارفور.

❑❑❑

(١) موسى: ٢٥٠ مليون دولار إجمالى تعهدات مؤتمر دعم الأوضاع الإنسانية بدارفور، موقع جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧/١٠/٣٠م:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=5255&level_id=944

## الخاتمة

تناول الكتاب العديد من الموضوعات ومنها أسباب اندلاع أزمة دارفور، فقد انقسم إلى عدة مباحث، المبحث الأول عرض دور العوامل البيئية فى اندلاع الأزمة من خلال موجات الجفاف والتصحر والصراع القبلى على الموارد، وأما المبحث الثانى فتناول دور العوامل الاجتماعية من خلال استعراض بنيوية المجتمع فى دارفور، وأسباب النزاعات القبلية، أما المبحث الثالث: فأوضح دور العوامل الاقتصادية من خلال عدة محاور: ومنها إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور والصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل، والصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد، وأخيرا النهب المسلح، وأبرز المبحث الرابع دور العوامل السياسية فى اندلاع الأزمة، وتناول التاريخ السياسى لإقليم دارفور، ومراحل تطور أزمة إقليم دارفور، وأخيرا حركات التمرد فى إقليم دارفور.

وتوصلت الباحثة إلى أن الأزمة فى دارفور لها أبعاد متعددة، فقد بدأت فى صورة مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف الطبيعية القاحلة، ثم اكتسبت طابعا عرقيا بسبب عوامل عديدة، من بينها سياسات الحكومة السودانية، وأخيرا تحولت إلى تمرد مسلح تقوده حركات سياسية رفضت التهميش وطالبت بالمشاركة فى السلطة والثروة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخبراء السودانيين، ومن بينهم د.حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية يصف مشكلة دارفور بأنها جزء من مشكلة الفشل السياسى السودانى فى إقامة الدولة الوطنية، وإنجاز التنمية المتسامية والعادلة على مستوى القطر، فهى مشكلة تنموية وسياسية، أى حرمان مواطنى تلك المناطق من المشاركة الفعلية فى السلطة والثروة.

وتناول الفصل الثانى دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور حيث وجدت الولايات المتحدة فى تدخلها فى الأزمة فرصة مناسبة لفرض أجندتها الخاصة على السودان، تلك الأجندة التى تعكس مصالحها السياسية، سواء على الصعيد الخارجى أو الداخلى، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية، ولهذا دأبت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها على التحرك باتجاه تدويل أزمة دارفور، من خلال التركيز على المحاور التالية:

١ – **المحور الأول:** تمثل فى الضغوط الدبلوماسية، التى أسفرت عن نقل الملف إلى

مجلس الأمن، والذى أصدر العديد من القرارات التى تحذر من خطورة الموقف، وينذر الخرطوم بعقوبات صارمة، بل بتدخل دولى فى الإقليم.

٢- **المحور الثانى**: اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصاديا، حيث اشتمل قانون سلام دارفورعلى بند كامل، يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على السودان، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسئوليها، أو الشركات التابعة لها، أو لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان.

٣- **المحور الثالث**: ضغوط منظمات حقوق الإنسان لإرسال فرق تقصى الحقائق، ليصبح الموقف فى دارفور متصدر للاهتمام الدولى، ويفوق فى خطورته دمار العراق لصرف الاهتمام بالهزيمة الامريكية فى العراق.

٤- **المحور الرابع**: الإعلام الأمريكى الذى حرك ملف أحداث دارفور بالترويج لسياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى التعامل مع تلك الأزمة، مع التركيز على تصوير الأزمة على كونها أزمة إنسانية كبيرة.

ومن الملاحظ أنه منذ مجىء الإدارة الديمقراطية الجديدة بقيادة الرئيس باراك أوباما فى يناير ٢٠٠٩م أعلن الاستراتيجية الجديدة تجاه السودان فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، من خلال ثلاثة محاور أساسية:

أ – السعى إلى النهاية النزاع وانتهاك حقوق الإنسان والإبادة فى دارفور.

ب – تطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب من أجل خلق إمكانية السلام البعيد الأمد.

ج – العمل بشدة على ضمان عدم توفير السودان مأوى للإرهابيين الدوليين.

وللوهلة الأولى يمكن القول إن الاستراتيجية الجديدة قد جاءت كحل وسط بين الطرفين اللذين كانا يختلفان حولها داخل الإدارة،هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية، وسوزان رايس السفيرة فى الأمم المتحدة فى الجانب المتشدد، والجنرال المتقاعد سكوت جريشن مبعوث أوباما الخاص للسودان فى الجانب الآخر، حيث شملت مزيجا من الضغوط والحوافز لحث حكومة الخرطوم على إحلال السلام فى إقليم دارفور المضطرب وتسوية النزاعات مع حكومة جنوب السودان ذات الاستقلال الذاتى والقيام بتعاون أكبر مع حكومة الولايات المتحدة فى وقف الإرهاب الدولى.

ويلاحظ أنه انتقلت الحكومة الأمريكية – وفقا لهذه الاستراتيجية – من آلية الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها إلى آلية استعمال سياسة «العصا والجزرة» فى آن واحد، وذلك عبر آلية تقديم حوافز لما يحرز من تقدم فى تحقيق السلام والأمن والعدالة، أو فرض عقوبات فى حالة التراجع عن تلك الأهداف.

ومن جانب آخر يلاحظ أن دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور، منقسم إلى محورين، الأول: المؤيد للسياسة الأمريكية، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوربى بصفة عامة، وإسرائيل بصفة خاصة، أما المحور الثانى: المعارض للسياسة الأمريكية، وتمثله كل من (روسيا والصين)؛ حيث اتخذت الدولتان موقفا معارضا تجاه أية إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما.

وأما الفصل الثالث فركز على دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور التى لعبت دورا فعليا تجاهها، وتمثلت فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، ومدى تأثير الولايات المتحدة والقوى الأوربية فى معالجتهما للأزمة، ولاسيما أن جهود كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية تجاه الأزمة لم تتم بشكل منفرد، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الجهود الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التى أسهمت فى تفعيل جهودها تجاه أزمة دارفور.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها:

**أولا:** أسفرت أزمة دارفور عن وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية فى أوساط معسكرات اللاجئين السودانيين (الدارفوريين)، ويبدو أن هناك نوعا من السيطرة لهذه المنظمات على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، فعلى الرغم من الدور الذى تدعى هذه المنظمات القيام به فى احتواء أزمة دارفور، فإن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات إلى القيام بها، إما خدمة لتوجهات دول محددة ولمصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة.

**ثانيا:** يلاحظ على الرغم من تعدد جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاق أبشى، ثم أبوجا تحت إشراف الاتحاد الإفريقى ثم تلتها سرت، والتى تواصلت بأسمرا مرورا بمحطات أخرى فى أنجمينا وطرابلس وأديس أبابا، فهناك ملاحظتان بشأنهما:

أ – إن الخيط الذى يربط كل المراحل جميعا، ويفسـر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسى يتمثل فى الخلافات داخل حركتى التمرد والانشقاقات الداخلية فى كل منهما، مما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أو الموقف التفاوضى المتماسك، وأحيانا غياب هيكل محدود للوفود المفاوضة، الأمر الذى تمثل فى تغيير المفاوضين باستمرار، وعدم اتفـاق أعضاء الوفد الواحد مع بعضهم البعض، والطعن فى شـرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية، واختلاف تحالفاتها الداخلية والإقليمية تبعا لذلك، مما أثر على مواقعها التفاوضية.

ب – تعدد الأدوار والفاعلين فى ساحة التفاوض، برغم اختلاف حجم الأدوار وطريقة عملها بشـكل مباشر وغير مباشر، حيث إن الأجندات الإقليمية والدولية أثرت على تطور المشكلة واتجاهاتها وأحدثت قدرا من الإرباك؛ لأنها لا تعمل بشكل متساو بطبيعة الحال.

**ثالثا:** إن كانت الحكومة السودانية تتحمل قدرا من المسئولية لعدم اهتمامها بتنمية الأقاليم المهمشة، وعدم توزيع الثروة والسلطة بشكل عادل؛ فإن ذلك لا يعفى الحركات المسلحة من المسئولية عن تصعيد القتال، وتشريد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فقد استغلت هذه التنظيمات انشغال الحكومة بمفاوضاتها مع الحركة الشعبية، ووجود مناخ دولى غير متعاطف مع الحكومة السودانية لتصعيد القتال، وبرغم استجابة الحكومة وإعلانها الاستعداد لتقاسم السلطة والثروة، انشغلت هذه التنظيمات بالصراعات داخلها على السلطة لتجعل طريق السلام محفوفا بالشكوك.

**رابعا:** إن النهج التصعيدى الذى تبنته الولايات المتحدة تجاة أزمة دارفور ستكون له انعكاسات مستقبلية تجاه باقى الأقاليم فى السودان على اتباع المنهج نفسه، ولاسيما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من عقالها، سواء كان ذلك فى الشرق، أو فى أقصى الشمال، أو فى المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك استنادا لدعم مماثل من جانب القوى الكبرى التى لها مصالح استراتيجية واقتصادية فى السودان، ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانية، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة.

**وأخيرا يقترح عدد من التوصيات كالآتى:**

(١) ضــرورة أن تكون هناك مراكز بحثية فى الوطن العربى والقارة الإفريقية متخصصة فى الدراســات السياسية والاقتصادية، تعمل على تقديم المعلومات بالشكل الصحيح، وفى الوقــت الصحيح لمواقع اتخاذ القرار بغية ترجمتها إلى قرارات ومواقف وسياســات، حتى يستطيع صناع القرار الاستفادة من مراكز الفكر من أجل الحصول على النصائح والاستشارات بشأن قضايا السياسة الخارجية والمحلية.

وتجــدر الإشــارة إلى أنه علــى الرغم من تواجــد مراكز فكرية وبحثيــة فى الجامعات متخصصــة بالقارة الإفريقية والســودان، فإنها تحتاج إلى تدعيم الــدول العربية والإفريقية حتى نستطيع مواجهة الأزمات التى تندلع فى القارة الإفريقية.

(٢) ضــرورة قيــام حكومات الدول العربية – فرادى أو خــلال جامعة الدول العربية– بدعم وحدة الســودان عن طريــق تنمية إقليم دارفور، والذى تعــرض للتهميش من جانب الحكومات السودانية المتتالية.

(٣) ضــرورة قيام الــدول العربية والإفريقية بدعم المنظمــات الإقليمية ماليا وفنيا حتى تســتطيع أن يكون لها دور فاعل ومســتقل تجاه الأزمات التى تتعرض لها، بدون انتظار الدعم المالى من الدول الغربية.

(٤) ضرورة دعم إقليم دارفور اقتصاديا حيث يعد العامل الاقتصادى أحد العوامل المهمة والرئيسية، للتغلب على العديد من المشكلات، التى يعانى منها إقليم دارفور، وانطلاقا من ذلك يقترح عدة آليات لتدعيم التنمية الاقتصادية فى إقليم دارفور ومنها:

أ – أن يتم توزيع عائد الثروات الطبيعية بنســبة السكان، والاهتمام بالتنمية البشرية، وأن يتم وضع خرائط اســتثمارية ملزمة لتوجيه الاســتثمار فى الســودان، بما يراعى عدالة توزيع الفرص الاستثمارية.

ب – إعادة دراســة أســلوب توزيع الحواكير للزراع المقيمــين والمراحيل لرعاة الرحل فــى ضــوء اتفاق مصالح القبائل، مع الأخذ فى الاعتبار العادات المتوارثة لأبناء الإقليم قبل الدراسات العلمية أو الاقتصادية التى تتعارض مع طرق الدارفوريين فى الزراعة والرعى.

ج – ســرعة تدريب المواطنين على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بخلاف الزراعة والرعــى، وبخاصة التصنيــع الزراعى كمخرج لجمود الأنشــطة الاقتصادية التى أدت إلى

انتشـــار الفقـــر والبطالة بدارفور، من خلال تحديث وســـائل الإنتـــاج الزراعى والحيوانى. ومحاربة الجفاف والتصحر.

د – تركيـــز الاهتمـــام على إعمار إقليم دارفور والبدء بإعطاء الأولوية لمشـــروعات البنية الأساسية، واستكمال المشروعات التنموية التى توقفت بسبب الأزمة فى الإقليم.

هـــ – قيـــام الجمعيات الأهلية الإقليمية بجهود أكبر، ســـواء فـــى (التوعية، التعليم، الخدمات الصحية)، فهى قادرة على تحقيق ما تعجز عنه الحكومات، فضلا عن مواجهتها لزحـــف المنظمات الأهلية القادمـــة من خارج القارة، والتى تعمل بصورة موجهة أو لتحقيق أهداف خاصة قبل مصلحة أبناء الإقليم.

(٥) ضرورة الانتهاء من ترســـيم الحدود بين الســـودان وجنوب الســـودان وحسم تبعية المناطق المتنازع عليها من خلال المفاوضات بين الجانبين لحل المشاكل العالقة كافة بما فى ذلك مشكلة نقل وتصدير النفط الجنوبى، ومشكلة إقليم أبيى الغنى بالنفط.

(٦) الإســـراع فى إصلاح النظام السياســـى السودانى، ولاسيما فى ظل الظروف الراهنة التى يمر بها الســـودان، من خلال معالجة المشـــكلات التى تؤثر على الاســـتقرار السياسى لمواجهة مخططات الانقسام والتشرذمات الداخلية، وهذا لن يتم إلا من خلال توافق شعبى ورسمى، ولاسيما بعد إعلان تحركات المعارضة نيتها الإطاحة بنظام البشير.

❑❑❑